

سلطة المحكمة الشرعية في تعديل نطاق الدعوى

*The Power of the Sharia (Legitimacy) Court in Modifying
the Scope of the Lawsuit (A comparative legal
Jurisprudential Study with Civil Procedure Law)*

(دراسة فقهية قانونية مقارنة بقانون أصول المحاكمات المدنية الأردني)

إعداد

القاضي الدكتور:

عمر محمد «عيال سلمان» السعودي

judge Dr: Omar M. Eyal Salman Al-Soudi



اليازوري

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن سار على نهجه واتبعه بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن مما لا شك فيه، أن إقامة العدل بين الناس، وإشاعته في عموم شؤونهم، مطلب شرعي هام جعل جُلَّ الأمم تتمسك به. كيف لا وهو عنوان سعادتها، وسمة قوتها وسيادتها، وهو الأساس في وضع التشريعات النازمة لجميع أحوالهم، ولما كان تحقيق العدالة بهذه المنزلة شرفاً ورفعةً واحتياجاً، فقد وردت النصوص القاطعة في شريعة الإسلام أمرة بالعدل، ملزمة به، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ (النساء: ٥٨)، لذا رُبط القضاء بمنصب الإمامة العظمى، والسياسة العليا في كل العصور والأزمنة؛ لكي يستمد القاضي قوته من قوة الإمام؛ ليتمكن من تحقيق هذا المقصد العظيم.

ومن خلال استقراء بعض كتب الفقه الإسلامي بمذاهبه المتعددة، وجد أن علماءنا - رحمهم الله - أولوا القضاء والدعوى العناية الوافرة، والكتابة الزاخرة، التي مكنتهم من أن يؤسسوا مدرسة قضائية اعتمد عليها فقهاء القانون في تأسيس مدارسهم القانونية، فالدعوى وإن اختلف الفقهاء في تعريفها، إلا أن الجميع متفقٌ على أن مضمونها واحد، واستناداً إلى تعريف الدعوى، يمكن التقرير بأنها تتألف من ثلاثة عناصر وهي: الحق أو المركز القانوني الذي اعتدي عليه - والذي يطالب المدعي بحمايته في لائحة دعواه - وهو ما يطلق عليه موضوع الدعوى، والسند الذي يستند إليه المدعي في تلك المطالبة، والذي يعبر عنه بسبب الدعوى، وأخيراً أطراف الدعوى، وهم المدعي والمدعى عليه، ومن يتدخل أو ينضم إليهما أو ضدهما أثناء نظر الدعوى.

فهرس المحتويات

٥	الإهداء
٧	المقدمة
٨	مشكلة الدراسة وأهميتها:
١٠	أهداف الدراسة ومبرراتها:
١١	الدراسات السابقة:
١٤	منهجية البحث:
١٥	خطة البحث:
١٧	تمهيد: في التنظيم القضائي في المملكة الأردنية الهاشمية
١٧	لمحة تاريخية
١٧	أولاً: القضاء قبل الإسلام:
١٩	ثانياً: القضاء في عهد النبي ﷺ:
٢١	ثالثاً: القضاء في عهد الخلفاء الراشدين:
٢٣	رابعاً: القضاء في العصر الأموي:
٢٦	خامساً: القضاء في العصر العباسي:
٢٦	سادساً: القضاء في عهد الدولة العثمانية:
٢٨	سابعاً: القضاء في عهد الاستعمار الأوروبي:
٣٠	التنظيم القضائي الأردني المعاصر

الفصل الأول

حقيقة الدعوى ومفهوم سلطة المحكمة

الشرعية في تعديل نطاق الدعوى.....٣٩

- المبحث الأول: حقيقة الدعوى ٤٢
- المطلب الأول: مفهوم الدعوى ومشروعيتها ٤٣
- الفرع الأول: مفهوم الدعوى: ٤٣
- المسألة الأولى: الدعوى لغة: ٤٣
- المسألة الثانية: الدعوى اصطلاحاً: ٤٤
- أولاً: تعريف الدعوى عند الفقهاء: ٤٤
- شرح التعريف: ٤٩
- أسباب اختيار التعريف: - ٥٠
- ثانياً: تعريف الدعوى في القانون: ٥٠
- الفرع الثالث: مشروعية الدعوى: ٥٣
- المسألة الأولى: الأدلة من القرآن الكريم: ٥٣
- المسألة الثانية: الأدلة من السنة النبوية الشريفة: ٥٦
- المسألة الثالثة: الدليل على مشروعية الدعوى من الإجماع: ٥٩
- المسألة الرابعة: الأدلة من المعقول على مشروعية الدعوى: ٦٠
- المطلب الثاني: ركن الدعوى وأنواعها وشروطها ٦١
- الفرع الأول: ركن الدعوى ٦١

- ٦١ المسألة الأولى: الركن لغة:
- ٦١ المسألة الثانية: الركن اصطلاحاً:
- ٦٥ المسألة الثالثة: ركن الدعوى قانوناً:
- ٦٦ الفرع الثاني: أنواع الدعوى
- ٦٦ المسألة الأولى: أنواع الدعوى باعتبار صحتها
- ٦٩ المسألة الثانية: أنواع الدعوى باعتبار تنوع الشيء المدعى به:
- ٦٩ أولاً: تقسيم المدعى به باعتبار حلّه أو حرّمته:
- ٦٩ فائدة هذا التقسيم:
- ٧٠ ثانياً: تقسيم الشيء المدعى به باعتباره عيناً أو ديناً أو حقاً شرعياً محضاً؛ ..
- ٧١ فوائد هذا التقسيم للدعوى:
- ٧٢ الفرع الرابع: شروط الدعوى
- ٧٢ أولاً: الشروط الواجب توافرها في أطراف الدعوى:
- ٧٣ ثانياً: الشروط الواجب توافرها في المدعى به:
- ٧٣ ثالثاً: الشروط الواجب توافرها في الادعاء:
- ٧٤ المبحث الثاني: مفهوم سلطة المحكمة الشرعية في تعديل نطاق الدعوى
- ٧٤ المطلب الأول: مفهوم سلطة المحكمة الشرعية:
- ٧٥ الفرع الأول: مفهوم السلطة:
- ٧٥ المسألة الأولى: السلطة لغة:
- ٧٦ المسألة الثانية: السلطة اصطلاحاً:
- ٨٢ التعريف المختار:

- ٨٢ شرح التعريف:
- ٨٣ الفرع الثاني: مفهوم المحكمة:
- ٨٣ المسألة الأولى: المحكمة لغة:
- ٨٤ المسألة الثانية: المحكمة اصطلاحاً:
- ٨٩ الفرع الثالث: مفهوم الشرعية:
- ٨٩ المسألة الأولى: الشرعية لغةً:
- ٩١ المسألة الثانية: الشرعية اصطلاحاً:
- ٩٣ الفرع الرابع: التعريف بمفهوم سلطة المحكمة الشرعية باعتباره مصطلحاً مركباً:
- ٩٣ شرح التعريف:
- ٩٥ المطلب الثاني: مفهوم تعديل نطاق الدعوى
- ٩٥ الفرع الأول: التعديل لغةً:
- ٩٦ الفرع الثاني: النطاق لغةً:
- ٩٨ الفرع الثالث: مفهوم تعديل نطاق الدعوى باعتباره مصطلحاً مركباً:
- ١٠٠ شرح التعريف:

الفصل الثاني

سلطة المحكمة الشرعية في تعديل نطاق

الدعوى من حيث المضمون ١٠١

- المبحث الأول: سلطة المحكمة الشرعية في تعديل نطاق الدعوى من حيث الطلبات ... ١٠٥
- المطلب الأول: مفهوم الطلب القضائي والآثار المترتبة عليه ١٠٦

- الفرع الأول: مفهوم الطلب ١٠٧
- المسألة الأولى: الطلب لغة: ١٠٧
- المسألة الثانية: الطلب اصطلاحاً: ١٠٩
- الفرع الثاني: مفهوم القضاء ١١٠
- المسألة الأولى: القضاء لغة: ١١٠
- المسألة الثانية: القضاء اصطلاحاً: ١١١
- أولاً: القضاء عند الحنفية: ١١١
- ثانياً: القضاء عند المالكية: ١١١
- ثالثاً: القضاء عند الشافعية: ١١٢
- رابعاً: القضاء عند الحنابلة: ١١٣
- خامساً: القضاء عند العلماء المعاصرين ١١٣
- التعريف المختار: ١١٤
- الفرع الثالث: مفهوم الطلب القضائي باعتباره مصطلحاً مركباً ١١٥
- التعريف المختار: ١١٧
- الفرع الرابع: أقسام الطلب القضائي : ١١٩
- الفرع الخامس: مشروعية الطلب القضائي ١٢٢
- الفرع السادس: أهمية الطلب القضائي ١٢٢
- الفرع السابع: شكل الطلب القضائي والآثار المترتبة على تقديمه ١٣٣
- المسألة الأولى: شكل الطلب القضائي والبيانات المطلوب توافرها فيه: . ١٣٥
- المسألة الثانية: الآثار المترتبة على تقديم الطلب القضائي: ١٤١

- ١٤٢ الآثار الإجرائية المترتبة على الطلب القضائي:
- ١٤٤ الآثار الموضوعية للطلب القضائي:
- المطلب الثاني: سلطة المحكمة الشرعية في تعديل الطلب القضائي ١٤٦
- الفرع الأول: مفهوم الطلبات العارضة ١٤٨
- المسألة الأولى: تعريف العارض لغة: ١٤٨
- المسألة الثانية: تعريف العارض اصطلاحاً: ١٥١
- المسألة الثالثة: تعريف الطلب العارض باعتباره مصطلحاً مركباً: ١٥١
- تمهيد: ١٥١
- أولاً: تعريف الطلب العارض عند الباحثين المعاصرين في القضاء الشرعي ... ١٥٣
- ثانياً: مفهوم الطلبات العارضة عند فقهاء القانون: ١٥٣
- شرح التعريف ١٥٥
- الفرع الثاني: مشروعية الطلبات العارضة ١٥٦
- الفرع الثالث: أنواع الطلبات العارضة ١٥٩
- النوع الأول: الطلبات العارضة الإضافية ١٦٠
- النوع الثاني: الطلبات العارضة المقابلة ١٧١
- الفرع الرابع: الفرق بين الطلب العارض والطلب الأصلي: ١٧٧
- الفرع الخامس: الفرق بين الطلب العارض والمسائل العارضة ١٧٨
- الفرع السادس: شروط قبول الطلبات العارضة: ١٧٩
- الفرع السابع: إجراءات تقديم الطلبات العارضة: ١٨٢
- الفرع الثامن: آثار تقديم الطلبات العارضة: ١٨٣

الفرع التاسع: سلطة المحكمة الشرعية إزاء الطلبات العارضة ١٨٤

المسألة الأولى: سلطة المحكمة الشرعية في نطاق الطلب الإضافي ١٨٥

أولاً: سلطة المحكمة إزاء الطلبات الإضافية الخاصة: ١٨٦

ثانياً: سلطة المحكمة إزاء الطلبات الإضافية المرتبطة بالطلب الأصلي ... ١٨٨

المسألة الثانية: سلطة المحكمة الشرعية في نطاق الطلب المقابل: ١٨٩

أولاً: سلطة المحكمة في تقدير قبول طلبات المدعى عليه المقابلة

الخاصة ١٩٠

ثانياً: سلطة المحكمة بصدد الطلبات المقابلة المرتبطة بالطلب الأصلي .. ١٩١

المبحث الثاني: سلطة المحكمة الشرعية في تعديل نطاق الدعوى من حيث الموضوع

والسبب ١٩٣

المطلب الأول: سلطة المحكمة الشرعية في تعديل نطاق الدعوى من حيث الموضوع ١٩٦

الفرع الأول: مفهوم موضوع الدعوى ومحلله ١٩٧

المسألة الأولى: مفهوم موضوع الدعوى ١٩٧

المسألة الثانية: محل موضوع الدعوى ٢٠٠

الفرع الثاني: أهمية تحديد موضوع الدعوى ٢٠١

الفرع الثالث: سلطة المحكمة الشرعية في تعديل موضوع الدعوى ٢٠٤

المطلب الثاني: سلطة المحكمة الشرعية في تعديل نطاق الدعوى من حيث السبب .. ٢١٥

الفرع الأول: مفهوم السبب: ٢١٨

المسألة الأولى: السبب لغة: ٢١٨

المسألة الثانية: السبب في علم أصول الفقه ٢٢٠

- المسألة الثالثة: سبب الدعوى في الفقه الإسلامي: ٢٢١
- المسألة الرابعة: سبب الدعوى في القانون: ٢٢٢
- الرأي الأول: السبب فكرة قانونية: ٢٢٢
- الرأي الثاني: السبب فكرة واقعية: ٢٢٦
- الفرع الثاني: موقف القضاء الأردني من تحديد مفهوم السبب ٢٢٨
- المسألة الأولى: موقف القضاء النظامي من تحديد مفهوم السبب ٢٢٨
- المسألة الثانية: موقف القضاء الشرعي من تحديد مفهوم السبب ٢٣٤
- الفرع الثالث: سلطة المحكمة الشرعية في تعديل سبب الدعوى ٢٤٣
- المسألة الأولى: سلطة المحكمة في تعديل سبب الدعوى على اعتبار أن السبب
فكرة قانونية ٢٤٤
- المسألة الثانية: سلطة المحكمة في تعديل سبب الدعوى على اعتبار أن السبب
فكرة واقعية ٢٤٦

الفصل الثالث

سلطة المحكمة الشرعية في تعديل نطاق الدعوى

من حيث أطرافها ٢٥١

- المبحث الأول: التدخل الاختياري وأثره في تعديل نطاق الدعوى ٢٥٧
- المطلب الأول: مفهوم التدخل الاختياري في الفقه الإسلامي والقانون ٢٥٩
- الفرع الأول: مفهوم التدخل الاختياري في الفقه الإسلامي: ٢٥٩
- الفرع الثاني: مفهوم التدخل الاختياري في القانون ٢٦١

- المطلب الثاني: مشروعية التدخل الاختياري ٢٦٢
- المطلب الثالث: التدخل الاختصامي وأثره في تعديل نطاق الدعوى ٢٦٦
- الفرع الأول: شروط التدخل الاختصامي: ٢٦٨
- الفرع الثاني: مدى سلطة المحكمة الشرعية في قبول التدخل الاختصامي: ... ٢٧٤
- الفرع الثالث: الآثار المترتبة على قبول التدخل الاختصامي ٢٧٨
- المطلب الرابع: التدخل الانضمامي وأثره في تعديل نطاق الدعوى ٢٨٣
- الفرع الأول: شروط التدخل الانضمامي ٢٨٧
- الفرع الثاني: مدى سلطة المحكمة الشرعية في قبول التدخل الانضمامي ٢٩١
- الفرع الثالث: الآثار المترتبة على قبول التدخل الانضمامي ٢٩٣
- المبحث الثاني: اختصام الغير (الإدخال) وأثره في تعديل نطاق الدعوى ٢٩٩
- المطلب الأول: مفهوم اختصام الغير في الفقه الإسلامي والقانون ٣٠٥
- الفرع الأول: مفهوم اختصام الغير في الفقه الإسلامي ٣٠٥
- الفرع الثاني: مفهوم اختصام الغير في القانون ٣٠٧
- المطلب الثاني: مشروعية اختصام الغير ٣١٠
- المطلب الثالث: اختصام الغير بناء على طلب أحد أطراف الدعوى ٣١٦
- الفرع الأول: شروط اختصام الغير ٣٢٢
- الفرع الثاني: مدى سلطة المحكمة الشرعية في قبول طلب اختصام الغير ٣٢٤
- الفرع الثالث: الآثار المترتبة على قبول اختصام الغير ٣٢٦
- المطلب الرابع: إدخال الغير في الخصومة بقرار من المحكمة ٣٢٨

- الفرع الأول: شروط إدخال الغير بقرار من المحكمة ٣٣٢
- الفرع الثاني: مدى سلطة المحكمة الشرعية في الأمر بإدخال الغير ٣٣٥
- الفرع الثالث: الآثار المترتبة على إدخال الغير بقرار من المحكمة ٣٣٧
- الرأي الأول: ٣٣٧
- الرأي الثاني: ٣٣٨
- الخاتمة ٣٤١
- قائمة المصادر والمراجع ٣٤٧
- القوانين والاتفاقيات: ٣٧٢
- المواقع الإلكترونية: ٣٧٤
- الفهارس المتنوعة ٣٧٧
- فهرس الآيات القرآنية الكريمة ٣٧٩
- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة ٣٨١
- فهرس الأعلام ٣٨٢
- فهرس قرارات محكمة التمييز الأردنية ٣٨٣
- فهرس قرارات محاكم الاستئناف الشرعية الأردنية ٣٨٥
- فهرس المحتويات ٣٨٩

